

الشروط والأحكام العامة - التمويل الشخصي

"البنك" أو "بنك دبي الإسلامي": يعني بنك دبي الإسلامي شركة مساهمة عامة ومُرخص من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

"العميل": يعني العميل من فئة الأفراد الذي يرغب في الاستفادة من خدمات ومنتجات البنك أو فتح حساب مصرفي لدى البنك.

"مستندات المعاملة": يقصد بها اتفاقية (اتفاقيات) التمويل أو أي اتفاقية أخرى سواء كانت حالية أو مستقبلية، واقعة أو محتملة الوقوع مرتبطة بتسهيلات تمويل السيارات الخاصة بالبنك.

الشروط والأحكام العامة: تحمل المصطلحات المكتوبة بحروف كبيرة المستخدمة في هذه الشروط والأحكام العامة نفس معنى المصطلحات المنسوبة إليها في مستندات المعاملة.

تخضع تسهيلات التمويل الشخصي للشروط والأحكام العامة التالية:

1. الإقرارات والضمانات:

يوافق العميل ويقر ويتعهد بما يلي:

1- يتمتع العميل بكل الصلاحيات والسلطات اللازمة للدخول في مستندات المعاملة (بما في ذلك الوعد بالشراء والاتفاقية الآجلة) وتنفيذ المعاملات المنصوص عليها فيه؛

1.2 يشكل الوعد بالشراء واتفاقية البيع الآجل، عند التنفيذ من قبل العميل، التزاماً سارياً وملزماً عليه / عليها وفقاً للشروط والأحكام الخاصة بذلك؛

1.3 إن تنفيذ وتسليم وأداء العميل لمستندات التمويل وللمعاملة المتوخاة في مستندات المعاملة، لا ولن: (أ) ينتهك أي قوانين لدولة الإمارات العربية المتحدة أو أي سلطة قضائية أخرى) أو يتطلب من العميل الحصول على أي موافقة أو تأييد أو تنازل أو تقديم أي ملف لأي شخص أو كيان (حكومي أو غير ذلك) لم يتم الحصول عليه أو إجراؤه من قبل؛ أو (ب) ينتهك أو يخرق، أو يشكل تقصيراً (أو حدثاً قد يصبح تقصيراً مع صدور إشعار أو انقضاء الوقت أو كليهما) بموجب أي اتفاقية أو يؤدي إلى تعجيل أي مديونية أو يؤدي إلى أي حق في إنهاء أو زيادة أي مبالغ مستحقة الدفع أو خفض أي مبالغ مستحقة القبض أو تغيير أي حقوق أخرى وفقاً أو تتعارض مع أي عقد مادي أو مستندات معاملة أو عقد إيجار أو ترخيص أو تصريح أو امتياز أو أي اتفاقية أو التزام آخر يكون العميل طرفاً فيه أو يكون هو أو أصوله ملتزمين به.

1.4 العميل قد أبدى رضاه عن صحة وكفاية المبلغ والتزامات السداد المنصوص عليها في مستندات المعاملة

2. التعهدات

2.1 يقوم العميل بإخطار البنك على الفور في حالة تغييره لمهنته أو عمله التجاري، حسب الحالة؛ أو عند تخفيض الراتب وأي معلومات أخرى ذات صلة ينبغي تقديمها إلى البنك خلال مدة معقولة؛

2.2 يقوم العميل بإخطار البنك بما لا يقل عن 5 (خمسة) أيام عمل قبل سفره (سواء للعمل أو لأي أغراض أخرى) الى خارج الإمارات العربية المتحدة ؛

2.3 يلتزم العميل بجميع القوانين المطبقة من كافة النواحي المادية.

3. حوادث الإخلال

تعتبر كل من الأحداث التالية "حادثة إخلال" بموجب عقد البيع الآجل أو أي من مستندات المعاملة الأخرى:

3.1 أي اقرار أو بيان يقدمه العميل في أي من مستندات معاملة أو في أي شهادة، أو إشعار، أو مستند آخر، أو في أي كشف يقدمه العميل أو فيما يتعلق بمستند المعاملة يكون أو يثبت أنه كان غير صحيح أو مضلل من أي جانب مادي أو يتم اعتباره مختلفاً أو مكرراً.

الشروط والأحكام العامة - التمويل الشخصي

3.2 فشل العميل في تنفيذ أو الامتثال على النحو الواجب لأي من الالتزامات التي أقر بها بموجب عقد البيع الآجل وأي من مستندات التمويل أو بموجب أي اتفاقيات أو مستندات أخرى تم تنفيذها أو إصدارها بموجبها أو فيما يتعلق به.

3.3 الإعلان عن أن أي مديونية مالية للعميل هي مستحقة وواجبة السداد أو أصبحت مستحقة الدفع قبل تاريخ استحقاقها المحدد نتيجة لحادثة إخلال أو تعجل.

3.4 حدوث أي مما يلي للعميل: (أ) يُعتبر العميل، بسبب تطبيق أي قانون، غير قادر على سداد ديونه عند استحقاقها أو يُعتبر معسراً؛ (ب) يقر العميل بعدم قدرته على سداد ديونه عند استحقاقها؛ (ج) قام العميل بتعليق سداد أي من ديونه أو إعلان نيته القيام بذلك؛ (د) بسبب صعوبات مالية فعلية أو متوقعة، يبدأ العميل إجراء مفاوضات مع أي دائن لإعادة جدولة أي من مديونياته؛ (هـ) الإعلان عن فترة تأجيل/تعليق سداد الديون فيما يتعلق بأي من مديونياته؛ و (و) إذا حدث تأجيل/تعليق سداد الديون للعميل، فإن إنهاء هذا "التأجيل" لن يعالج أي حادثة إخلال ناجمة عن هذا "التأجيل".

3.5 أي شخص يقدم عريضة، أو مستندات إلى محكمة أو أي أمين للسجلات فيما يتعلق بإفلاس العميل أو إصدار أمر بإفلاس العميل.

3.6 يتم فرض أي حكم أو حجز تنفيذي، أو استيلاء الطرف المضمون، على ممتلكات العميل، أو أصوله بالكامل أو أي جزء منها.

3.7 حسب الاقتضاء، يتوقف العميل أو يهدد بالتوقف عن ممارسة الأعمال (المحددة في نموذج الطلب)، و / أو تم إنهاء توظيف العميل و / أو استقالة العميل من العمل، و / أو إلغاء تأشيرته، و / أو تم إلغاء الموافقة المطلوبة فيما يتعلق بتوظيف العميل في الإمارات العربية المتحدة، أو انتهاء صلاحيتها، ما لم يتلق البنك، بما يرضيه، التفاصيل الكاملة لصاحب العمل الجديد للعميل و / أو عمل تجاري جديد للعميل و / أو التأشيرة والراتب/الدخل الجديد المعروض على العميل والذي سيتلقاه.

3.8 يتنصل العميل من مستندات المعاملة وأي من المستندات أو العقود الصادرة أو المبرمة أو فيما يتعلق بها أو يقوم أو يتسبب في القيام بأي عمل أو شيء يدل على نية التنصل من أي من هذه المستندات أو العقود.

3.9 أي إجراء أو شرط أو شيء مطلوب القيام به أو الوفاء به أو تنفيذه، في أي وقت، بهدف (1) تمكين العميل من إبرام مستندات المعاملة بشكل قانوني وممارسة حقوقه بموجب الالتزامات المنصوص عليها في مستندات المعاملة وتنفيذها، (2) للتأكد من أن الالتزامات والتي يفترض بانها تقع على عاتق العميل في مستندات المعاملة هي التزامات قانونية وسارية وملزمة أو (3) اعتبار كافة مستندات معاملات التمويل وجميع المستندات أو العقود الأخرى المقدمة أو الصادرة أو المنفذة بموجب هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بالمقبولية في الأدلة في دولة الإمارات العربية المتحدة بانها غير مقدمة أو منفذة أو مستوفية، وفي كل حالة، إذا كان من الممكن عمل إجراء تصحيحي، ولم يتم إجرائه في غضون 15 يوماً من إشعار من البنك.

3.10 في أي وقت يصبح من غير القانوني للعميل تنفيذ أو الامتثال لأي من التزاماته أو جميعها، أو يصبح غير قانوني بالنسبة للبنك ممارسة أي من حقوقه أو جميعها بموجب مستندات المعاملة، أو أن هذه الالتزامات أو الحقوق ليست أو لم تعد قانونية وسارية وملزمة.

3.11 حدوث تغيير سلبي جوهري (حسب رأي البنك) في (1) قدرة العميل على الامتثال لالتزاماته بموجب مستندات التمويل؛ أو (2) خسارة العميل لأعماله أو أصوله أو تدهور وضعه المالي كلياً.

3.12 يتم تفسير فشل العميل (في رأي البنك) في الوفاء بالتزاماته بموجب مستندات التمويل على أنه عمل من أعمال الإهمال أو سوء السلوك المتعمد من جانب العميل.

3.13 توقف أو انتهاء سريان أو نفاذ أي ضمان مقدم من العميل.

3.14 في حالة وفاة العميل أو فقدانه للأهلية.

3.15 حسب رأي البنك المعقول، فإن أي حادثة أو أكثر من الحوادث المدرجة في البنود من (1) إلى (15) من المحتمل أن تحدث بمرور الوقت أو بسبب أي تقاعس من جانب العميل

الشروط والأحكام العامة - التمويل الشخصي

4. الإخطارات

4.1 يجب أن تكون جميع الإخطارات والمراسلات الأخرى بموجب اتفاقية البيع الآجل ومستندات المعاملة الأخرى بصيغة كتابية ويجب إرسالها إلى العناوين الخاصة بالبنك والعميل (مجتمعين "الأطراف" وبشكل فردي "الطرف") كما هو مذكور في "استمارة طلب تمويل شخصي" أو العناوين التي قد تحددها الأطراف من وقت لآخر. قد يتم تسليم الإخطارات عن طريق البريد الإلكتروني أو رسالة فاكس مقابل تأكيد خطي بالاستلام أو عن طريق البريد المسجل أو البريد الإلكتروني أو البريد السريع.

4.2 تُعتبر الإشعارات المرسلة عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس مستلمة في يوم العمل التالي ليوم إرسالها، وإذا تم إرسالها بالبريد المسجل أو البريد السريع فسيتم اعتبارها مستلمة بعد ثلاثة (3) أيام عمل من تاريخ النشر أو الإرسال (حسب الحالة) على أن تكون معنونة وموجهة بشكل صحيح إلى المرسل إليه.

4.3 يجب أن تكون جميع الاتصالات أو الإخطارات أو المستندات التي يتم إجراؤها أو تسليمها من قبل أحد الطرفين إلى الطرف الآخر بموجب اتفاقية البيع الآجل ومستندات المعاملة باللغة الإنجليزية أو اللغة العربية.

4.4 يتمتع البنك بحرية التصرف المطلق فيما إذا كان سيقبل أو يعتمد أو يتصرف، بناءً على أي اتصال يتم تلقيه عبر الهاتف، أو البريد الإلكتروني، أو التللكس أو الفاكس، ويحق للبنك طلب التحقق من أي اتصال بأي طريقة يراها البنك مناسبة.

5. المقاصة

يفوض العميل البنك باستخدام أي رصيد دائن (بما في ذلك ما يترصد لأي حسابات ادخار / ودائع أو ودائع استثمارية أو ودائع ثابتة) يخص العميل أو أي مبلغ مستحق الدفع من قبل أي عضو في المجموعة (كما هو محدد في اتفاقية البيع الآجل) لصالحه في أي وقت من أجل الوفاء الجزئي أو الكلي بأي التزام مالي قد يكون مستحقاً على العميل أو واجب السداد من قبله لصالح البنك أو أي عضو في المجموعة بموجب اتفاقية البيع الآجل. في الحالات التي يكون فيها الالتزام غير مصقّف أو غير مُثبت، يجوز للبنك إجراء المقاصة بمبلغ يقدر "بحسن نية" على أنه قيمة ذلك الالتزام. إذا كانت الالتزامات بعملة مختلفة، يجوز للبنك تحويل عملة أي من الالتزامين بسعر الصرف السائد في السوق لغرض المقاصة.

6. التنازل

لا يعتبر أي إخفاق من قبل البنك في ممارسة أو أي تأخير من قبل البنك في ممارسة أي حق أو إجراء تصحيحي بموجب هذه الاتفاقية بمثابة تنازلٍ عنه، كما لا تمنع أي ممارسة فردية أو جزئية لأي حق أو إجراء تصحيحي أي ممارسة إضافية له أو ممارسة أي حق أو إجراء تصحيحي آخر. إن لحقوق والإجراءات التصحيحية الواردة في هذا المستند تراكمية ولا يستثنى منها أية حقوق أو إجراءات بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

7. البطلان الجزئي

إذا كان أي شرط من مستندات التمويل، أو أصبح في أي وقت، غير قانوني أو غير صالح أو غير قابل للتنفيذ في أي وقت بموجب قانون أي سلطة قضائية، فلن يؤثر ذلك بأي شكل من الأشكال على شرعية أو صحة أو قابلية إنفاذ الأحكام المتبقية من مستندات المعاملة، أو الشرعية، أو الصلاحية أو قابلية إنفاذ مثل هذا الحكم بموجب قانون أي سلطة قضائية أخرى.

8. التنازل عن الحقوق

8.1 يجب أن تكون مستندات المعاملة ملزمة للأطراف، وخلفائهم المعنيين والمتنازل لهم، والورثة و / أو الممثلين القانونيين.

8.2 لا يجوز للعميل التنازل عن أو نقل أي من حقوقه أو التزاماته بموجب مستندات المعاملة دون موافقة خطية مسبقة من البنك.

8.3 يجوز للبنك، في أي وقت، نقل أو التنازل عن أي من حقوقه أو التزاماته بموجب مستندات المعاملة على أن تتم هذه التنازلات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

8.4 يجوز للبنك الإفصاح إلى المتنازل له المحتمل أو لأي شخص آخر يفترض به الدخول في علاقات تعاقدية مع البنك فيما يتعلق بمستندات المعاملة، عن معلومات حول العميل التي قد يراها البنك مناسبة.

الشروط والأحكام العامة - التمويل الشخصي

9. الإفصاح عن المعلومات

يجوز للبنك حسب تقديره الخاص الإفصاح عن المعلومات المتعلقة باتفاقية البيع الآجل ومستندات المعاملات الأخرى لأي طرف ثالث.

10. التعديلات

لن يكون لأي تعديل أو إضافة إلى مستندات التمويل أي أثر أو تأثير قانوني ما لم يكن هذا التعديل أو الإضافة كتابية وموقعة من قبل البنك والعميل.

11. الاتفاقية الكاملة

تشكل مستندات المعاملة، عند تعديلها من قبل الأطراف، الاتفاقية الكاملة بين الطرفين وتعكس بشكل صحيح نية الطرفين وتتضمن جميع الترتيبات المبرمة بينهما.

12. التكاليف والمصاريف والضرائب

يلتزم العميل بأن يدفع للبنك عند الطلب جميع التكاليف والرسوم والنفقات الناشئة فيما يتعلق بمستندات المعاملة أو للحفاظ على حقوق البنك بموجب مستندات المعاملة أو إنفاذها، فضلاً عن كافة الضرائب والرسوم والمصاريف الأخرى مهما كانت طبيعتها سواء كانت مفروضة أو تفرضها أي سلطة فيما يتعلق بالتزامات العميل بموجب اتفاقية البيع الآجل ومستندات المعاملات الأخرى.

13 عدم جواز الفائدة

لا تتضمن هذه الاتفاقية "البيع الآجل" ومستندات المعاملات الأخرى أي شيء يلزم العميل أو البنك بدفع فائدة أو قبض أي فائدة على أي مبلغ مستحق الدفع بما يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية أو القيام بأي شيء غير مقبول بموجبها.

14 أحكام عامة

14.1 إذا لم يكن لدى العميل حساب جاري لدى البنك، فيجب عليه / عليها فتح حساب جاري لسداد أي مبالغ مستحقة وفقاً لمستندات التمويل. وما أن تتم تسوية جميع هذه المبالغ بموجب مستندات المعاملة، فإنه إذا لم يغلق هذا الحساب في غضون أسبوع واحد من التسوية، سيبدأ البنك في فرض رسوم صيانة سنوية وفقاً لسياسة البنك المعمول بها.

14.2 يقر العميل ويؤكد ويوافق على أن البنك (والمقصود به، لتجنب الشك، "بنك دبي الإسلامي ش.م.ع" وفروعه المحلية أو الأجنبية، والشركات التابعة له، والمكاتب التمثيلية، أو وكلائهم وأي طرف ثالث يختاره أي منهم أو العميل) قد حصل على تصريح منه يخول البنك بالحصول على أي معلومات تتعلق بهذا الطلب والتحقق منها من أي شخص قد يراه البنك مناسباً (مثل أي سلطة محلية أو دولية أو هيئة تصنيف ائتماني أو أي شخص / كيان آخر يحتفظ بهذه المعلومات) و / أو إعطاء أي من هذه المعلومات إلى أي سلطة محلية أو دولية أو مزود خدمة أو شخص أو كيان آخر لأغراض تقديم أي منتج أو خدمة للعميل فيما يتعلق بهذا الطلب المقدم (بما في ذلك معالجة البيانات).

14.3 يقر العميل ويوافق ويسمح صراحة للبنك، في أي وقت ودون إشعار مسبق للعميل، بتجميد و / أو حجز الأرصدة الدائنة في أي من حسابات العميل لدى البنك أو أي حساب آخر مرتبط به (بما في ذلك أي حسابات الادخار / الودائع أو الودائع الاستثمارية أو الودائع الثابتة)، في أي وقت يراه البنك ضرورياً سواء كان ذلك من خلال أمر من المحكمة أو بدونه، ويقر بأن البنك مسموح له بحجز أي مبالغ تتعلق بدفع الأقساط بموجب تسهيلات التمويل الشخصي، حتى في الحالات التي يقوم فيها البنك بعمل حجز مسبق للمبلغ المستحق. يتعهد العميل بإعفاء البنك وحمايته من أي ضرر وإبرائه من أي مسؤولية في هذا الصدد.

14.4 لتجنب الشك، يقوم العميل بإخلاء سبيل البنك ومساهميه ومديره وموظفيه ومسؤوليه وممثليه ويتنازل عن أي حق مستحق له بموجب القانون ضد البنك ومساهميه ومديره، وموظفيه، ومسؤوليه، وممثليه. فيما يتعلق بأي أضرار قد يتعرض لها، بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة لهذا التجميد و / أو الحظر، كما هو مذكور أعلاه.

14.5 إذا كان لدى العميل حساب توفير فقط (حساب الادخار الآجل) وليس لديه حساب جاري (حسابات جارية) لدى البنك، فيجب على العميل فتح "حساب جاري للتسوية الافتراضية" و / أو حساب (حسابات) تسوية من أجل سداد أي مبالغ مستحقة وفقاً لأي اتفاقية (اتفاقيات) تمويل حالية أو مستقبلية، واقعة أو محتملة الوقوع ("مستندات المعاملة")، يتم إصدار شيكات و / أو شيكات الضمان بالطريقة والقدر المطلوب من البنك فقط لغرض سداد الأقساط المتعلقة بمستندات المعاملة.

الشروط والأحكام العامة - التمويل الشخصي

14.6 يمكن أن يتم السحب الأموال عن طريق طلبات خطية خاصة على النحو الذي يعده البنك ويكون مقبولاً لديه.

14.7 يؤكد العميل ويوافق بشكل لا رجعة فيه على أنه قد حصل على هذا التمويل و / أو التسهيلات التمويلية بسبب عمله لدى شركته الحالية. خلال مدة هذا التمويل و / أو التسهيلات التمويلية، في حالة تغيير العميل لعمله و / أو الانتقال إلى شركة أخرى و / أو لم يعد يعمل كموظف يتقاضى راتباً، يحق للبنك عندئذ طلب مزيد من المستندات الإضافية (حسب الصيغة التي يجدها البنك مناسبة)، وتسوية المبلغ المستحق لمبلغ التمويل و / أو سعر البيع من مبلغ نهاية الخدمة الخاص بالعميل الذي حصل عليه البنك و / أو سيحصل عليه من صاحب العمل السابق للعميل.

14.8 يؤكد العميل ويوافق بشكل لا رجعة فيه على أنه قد حصل على هذا التمويل و / أو التسهيلات التمويلية بشرط موافقة العميل وصاحب العمل على الاستمرار في تحويل راتب العميل إلى حسابه لدى البنك. كما يؤكد العميل بشكل لا رجعة فيه ويوافق على إخطار البنك على الفور عند حدوث أي تغيير في عمله و / أو الشركة التي يعمل فيها و / أو حالة إقامته في دولة الإمارات العربية المتحدة، يلتزم العميل، عند الطلب، وبشكل لا رجعة فيه بتزويد البنك بأي مستند (مستندات) قد يطلبها البنك لإثبات حدوث تغيير في وضع العميل.

14.9 يجب أن يتم دفع كافة المبالغ المحددة في مستندات المعاملة أو المستحقة الدفع من قبل العميل بموجب مستندات المعاملة، دون أي خصم أو استقطاع لأي ضريبة أو بسبب أي ضريبة. إذا توجب عمل أي خصم أو استقطاع بموجب أي قانون معمول به، بصيغته المعدلة من وقت لآخر أو المعدلة بموجب ممارسة جرت في حينه من قبل أية هيئة حكومية معنية بالدخل فإن على العميل تحمل هذا الخصم أو الاستقطاع على حسابه الخاص ويلتزم بدفع المبلغ الكلي فضلاً عن المبلغ الضريبي.

14.10 جميع المبالغ المحددة في مستندات المعاملة أو المستحقة الدفع من قبل العميل بموجب مستندات المعاملة، سواء تم دفع المبلغ كدفعة مقدمة أو وديعة أو على أساس رسوم ثابتة أو خلاف ذلك، لا تشمل الضريبة، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة. وعندما تكون ضريبة القيمة المضافة مستحقة الدفع من قبل العميل بموجب مستندات المعاملة، يتم زيادة المبلغ المستحق الدفع (غير شامل لضريبة القيمة المضافة) بنفس مقدار ضريبة القيمة المضافة المطبقة بالسعر السائد.

14.11 يؤكد العميل ويوافق بشكل لا رجعة فيه على أن هذا التمويل و / أو التسهيلات التمويلية وجميع الأقساط والأرباح وأي رسوم ومصاريف أخرى أصبحت مستحقة وواجبة السداد على الفور دون الحاجة إلى تقديم أي إخطار أو أي حكم قضائي ودون المساس بحق البنك في الاستفادة من مكافأة نهاية الخدمة الخاصة بالعميل لتسوية مبلغ التمويل المستحق أو لممارسة أي حقوق أخرى للبنك وفقاً لمستندات المعاملة أو وفقاً للقانون في حالة حدوث أي من الأحداث المدرجة أدناه؛

- إذا تم فصل العميل من عمله لأي سبب من الأسباب.
- إذا تم تحويل الراتب الشهري للعميل و / أو أي جزء منه إلى أي مؤسسة مالية أخرى دون موافقة كتابية مسبقة من البنك
- إذا انتهك العميل أي من تعهداته و / أو التزاماته الناشئة عن هذا المستند أو مستندات التمويل ذات الصلة.
- إذا فشل العميل في دفع ثلاثة أقساط متتالية و / أو ستة أقساط غير متتالية من الأقساط الشهرية من دون موافقة البنك.
- إذا كانت المعلومات و / أو المستندات التي قدمها العميل للبنك، في أي وقت، غير صحيحة و / أو أن كانت أياً من إقراراته وتعهداته غير سارية أو غير صحيحة.
- إذا وجد البنك أن هناك سبباً قد يؤدي إلى عدم قدرة العميل و / أو أي من ضامنيه، حسبما هو مصرح به بموجب لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.
- إذا توفي العميل و / أو غادر الإمارات العربية المتحدة بشكل دائم.

14.12 بمقدار المبالغ التي دفعها بنك دبي الإسلامي فعلياً أو التي لم يتم استردادها، يلتزم العميل بتعويض بنك دبي الإسلامي عن أو ضد أي خسارة أو تكلفة (بما في ذلك أي تكلفة إنفاذ) أو مسؤولية (فضلاً عن أي التزام ضريبي يتم تكبده، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ضريبة القيمة المضافة، حسب الاقتضاء) أو مطالبة أو طلب أو أضرار، يتحملها بنك دبي الإسلامي أو يتكبدها خلال الممارسة القانونية والسليمة لواجباته بموجب مستندات المعاملة.

14.13 يجوز للبنك، من وقت لآخر، ووفقاً لتقديره الخاص، وبعد ارسال إخطار مسبق للعميل بأي وسيلة يراها البنك مناسبة، تغيير أو تعديل أي من هذه الشروط، وتسري هذه التغييرات في تاريخ السريان المحدد من قبل البنك في الإخطار المرسل إلى العميل.

14.14 في حالة عدم سداد المبلغ المستحق والواجب الدفع، يجوز للبنك تعيين وتفويض وكلاء التحصيل (داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو في الخارج) لتحصيل المبالغ المستحقة للبنك. يفوض العميل البنك بشكل لا رجعة فيه وغير مشروط بتزويد وكلاء التحصيل المعنيين بأي معلومات أو مستندات ضرورية تتعلق بطلب تسهيل التمويل المقدم من العميل أو أي حساب (حسابات) بنكية يحتفظ بها العميل لدى البنك.

14.15 تخضع هذه الشروط والأحكام الخاصة بتسهيلات التمويل وجميع المستندات الأخرى ذات الصلة لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والفتاوى الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالبنك، كما تخضع للاختصاص القضائي لمحكمة دولة الإمارات العربية المتحدة. يوافق العميل بشكل نهائي وغير مشروط على الخضوع للاختصاص القضائي غير الحصري لمحكمة دبي لتسوية أو نزاع ناشئ عن الشروط والأحكام المذكورة.

الشروط والأحكام العامة - التمويل الشخصي

لا يجوز أن يعتبر الخضوع للاختصاص القضائي (ولا يجوز تفسيره على أنه) بمثابة تقييداً لحق البنوك في رفع دعاوى قضائية ضد العميل في أي محاكم أخرى ذات اختصاص قضائي (بما في ذلك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة) ولا يكون رفع الدعاوى القضائية في أي اختصاص قضائي أو أكثر مانعاً من رفعها في أي اختصاص قضائي آخر، سواء بشكل متزامن أم لا.

14.16 يدرك العميل أن جميع الإجراءات التي يتخذها البنك من أجل انشاء الضمان تهدف فحسب إلى اعتماد تقديم الشيك (الشيكات) كعمل قانوني شرعي يتبعه البنك من أجل حماية مصلحته، ويحق للبنك باستخدام الشيك (الشيكات) المقدمة من قبل العميل من وقت لآخر بأي طريقة كانت لتأمين سداد التسهيلات / المبالغ المالية المستحقة. يحق للبنك كتابة التاريخ والمبلغ على الشيك وفي حالة ارتجاع الشيك (الشيكات) و / أو عدم صرفها بعد تقديمها للمقاصة، يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق، اللجوء الى الطرق القانونية / اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. هذا التفويض غير قابل للإلغاء ويتنازل العميل بموجب هذا عن أي حق في الاعتراض أو الطعن على الإطلاق فيما يتعلق بممارسة البنك لأي أو كافة حقوقه المنصوص عليها بموجب هذا المستند/ التفويض.

14.17 يصرح العميل للبنك يصرح العميل للبنك بالتواصل / الاتصال بالعميل من خلال جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إرسال رسائل عبر البريد الإلكتروني وإرسال كشوفات الحساب والرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني والاتصالات الهاتفية وزيارة وسائل التواصل الاجتماعي. يشمل هذا النوع من التواصل تسويق المنتجات / الخدمات الحالية أو الترويج لمنتجات / خدمات مالية جديدة أو غيرها من المنتجات ذات الصلة، بما في ذلك أبحاث السوق واستطلاعات العملاء.

15 أحكام أخرى

15.1 لا يشمل المبلغ المطلوب دفعه الرسوم التي ترتبط بوقوع أحداث قد لا تقع أساساً (على سبيل المثال، التبرع بمبلغ بسبب الدفع المتأخر أي في حال لم يسدد العميل المبلغ المستحق في الوقت المحدد).

15.2 يجوز للبنك رفض تنفيذ أي طلبات أو تعليمات أو خدمات يطلبها العميل إذا لم يلتزم العميل بالإجراءات اللازمة؛ أو إذا كانت المعلومات أو البيانات غير صحيحة أو تنتهك القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

15.3 يحتفظ البنك بالحق في تغيير وتعديل هذه الشروط والأحكام أو عروض الخدمات والمنتجات بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة أو لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أو سياسة البنك. يجب إخطار العميل بهذه التغييرات خلال فترة لا تقل عن (60) يوماً تقويمياً قبل تاريخ إجراء التغيير.

15.4 يتبع البنك سياسة صارمة للحفاظ على سرية وأمان معلومات العميل في حالة الموافقة على التمويل، يقدم بنك دبي الإسلامي نسخة من اتفاقية التمويل للعميل لقرائها مع إتاحة الوقت المناسب لمراجعتها قبل التوقيع عليها.

15.5 يحق للعميل الحصول على "فترة انتهاء الشراء" بحد أقصى (5) أيام، بحيث يمكن للعميل خلالها إلغاء أو تغيير الطلب المقدم خلال هذه الفترة. في هذه الحالة، سيقوم البنك بفرض رسوم العناية الواجبة والمعالجة وفقاً لجدول الرسوم. يمكن للعميل التنازل عن "فترة انتهاء الشراء" والحصول على التمويل بعد موافقة البنك مباشرة.

15.6 النسخة الكاملة من هذه الشروط والأحكام متاحة على الموقع الإلكتروني للبنك على الرابط التالي: www.dib.ae/pf

15.7 يحتفظ البنك بالحق في تغيير الشروط والأحكام بعد ارسال إخطاراً للعميل بما لا يقل عن 60 يوماً.

15.8 القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي للمحكمة: تخضع مستندات المعاملة والأحكام والشروط الأخرى للقوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويكون لمحكمة إمارة دبي الاختصاص القضائي غير الحصري لتسوية أي نزاع ينشأ عن هذه المستندات أو التسهيلات أو جميع المستندات الأخرى ذات الصلة. لتجنب الشك، يحق للبنك رفع أي دعوى قانونية من هذا القبيل إلى أي سلطة قضائية أخرى ذات صلة. إلى الحد الذي لا تتعارض فيه هذه القوانين مع مبادئ الشريعة وفي أي حال تسود مبادئ الشريعة وتُطبق.

15.9 يتعهد البنك بتزويد العميل بكشف حول الأصول - مجاني (بالصيغة الإلكترونية أو الورقية)

15.10 تم تصميم هذا المنتج بحيث يكون متوافقاً مع الشريعة الإسلامية. لمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لبنك دبي الإسلامي www.dib.ae.

15.11 فيما يلي الطرق المختلفة للوصول إلى البنك ؛

الشروط والأحكام العامة - التمويل الشخصي

للشكاوي

- الهاتف المصرفي: [+971 4 6092222](tel:+97146092222)
 - بريد الإلكتروني: Contactus@dib.ae
- يقر البنك باستلام شكوى العميل في غضون يومي عمل وسوف يسعى جاهداً للرد على شكاواك خلال فترة تقديرية تبلغ (5) أيام عمل.

للمسائل المتعلقة بالتحصيل:

- الهاتف المصرفي: [+971 4 5032400](tel:+97145032400)
- البريد الإلكتروني: التحصيل. الدعم Collections.Support@dib.ae

15.12 يعتمد هذا التسهيل على هيكل المراجعة. في حالة رغبة العميل في التسوية المبكرة للتسهيل (تسوية مسبقة كاملة أو جزئية) قبل سداد القسط النهائي بالكامل إلى البنك، يجوز للبنك، وفقاً لتقديره الخاص ووفقاً لإرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، أن تعرض على العميل حسماً على مكون الربح القائم للمبلغ المستحق للبنك.

15.13 يتم صرف التمويل المطلوب في غضون 10 أيام عمل من تاريخ توقيع مستندات المعاملات الخاصة بالبنك. في حالة عدم صرف التمويل في غضون 10 أيام عمل كاملة من تاريخ توقيع مستندات معاملة، يقوم البنك بإخطار العميل عن سبب التأخير والتاريخ المبدئي الذي ستكون فيه الأموال متاحة في حساب العميل. نتيجة للتأخير الناجم عن البنك، يجوز للعميل إلغاء العقد دون تكلفة أو غرامة قبل إتاحة الأموال.